Distr.
GENERAL

A/34/596
23 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٥٥ (و) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية
للجمعية العامة في عام ١٩٨٠

مذكرة من الأمين العام

١ - رجت الجمعية العامة ، في قرارها ١٩٨/٣٣ ، من الأمين العام أن يعهد الى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بمهمة ... " اعداد تقرير تحليلي عن التطور الذي حدث منذ الدورة الاستثنائية السادسة ، في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي في سبيل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد " . وفي القرار نفسه ، رجت الجمعية العامة كذلك من الأمين العام " ان يقدم النسخة الأولية من التقرير المذكور الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩ " .

٢ - واستجابة للطلب الأخير ، تقدم طيا النسخة الأولية من التقرير التحليلي ، كما أعدها المدير العام .

79-26556

Digitized by UN Library Geneva

مرفـــق

النسخة الأولية من التقرير التحليلي الذى أعده المدير العـام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي عملا بقـرار الجمعيـة العامة ٣٣/١٩٨

المحتويـات

		الفقـرات	الصفحـة
أولا	ـ مقدمة	١ ـ ١٦	٣
ثانيا	ـ المنتجات الأساسية	١٧ ـ ٣٩	٨
	ألف ـ مشكلة السلع الأساسية	١٧ ـ ٢٣	٨
	باء ـ الأمن الغذائي وتجارة الأغذية	٢٤ ـ ٢٧	٩
	جيم ـ الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية	٢٨ ـ ٣٩	١٠
	١ ـ الموارد البحرية	٣١ ـ ٣٦	١٠
	(أ) الموارد البحرية الداخلة في نطاق الولاية الدولية	٣١ ـ ٣٤	١٠
	(ب) الموارد البحرية بمقتضى التشريعـات الوطنية	٣٥ ـ ٣٦	١٢
	٢ ـ الطاقة	٣٧ ـ ٣٩	١٢
ثالثا	ـ القضايا النقدية والمالية الدولية	٤٠ ـ ٤٩	١٢
رابعا	ـ التصنيع والتجارة في السلع المصنوعة	٥٠ ـ ٥٣	١٤
خامسا	ـ الشركات عـبر الوطنية وغيرها من الشركات التجارية	٥٤ ـ ٥٧	١٥
سادسا	ـ العلم والتكنولوجيا	٥٨ ـ ٦١	١٦
سابعا	ـ النقل والتأمـين	٦٢ ـ ٦٤	١٧
ثامنـا	ـ التعاون فيما بين البلدان النامية	٦٥ ـ ٦٧	١٨
تاسعا	ـ البلدان المتضررة بصفة خاصة	٦٨ ـ ٧٠	١٩

../..

Digitized by UN Library Geneva

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
عاشرا - التعاون فيما بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة	٧١ - ٧٣	١٩
حادى عشر - تعبئة الموارد المحلية	٧٤ - ٨٧	٢٠
(أ) الأغذية والزراعة ، بما في ذلك الاحتياجات المالية وتلك المتعلقة بالسياسة الداخلية مما يلزم للتعجيل بمعدل النمو ، وجوانب هذه المشكلة المتصلة بالبيئة		
(ب) الصحة والتغذية ، بما في ذلك توزيع الأغذية ، والرعاية الصحية الأولية ، ومياه الشرب		
(ج) التعليم ، بما في ذلك معدل الالمام بالقراءة والكتابة ، وتدريب الموظفين الوطنيين المؤهلين		
(د) العمالة والتنمية الريفية		
(هـ) مشاركة المرأة والشباب والفئات المتضررة الأخرى		
(و) المستوطنات البشرية والهياكل الأساسية المادية ، بما في ذلك مسألة عقد النقل والمواصلات في افريقيا		
(ز) التنمية المؤسسية		
(ح) السياسة المتعلقة بالسكان		
ثاني عشر - تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة	٨٨ - ٩٢	٢٣
ثالث عشر - النتائج	٩٣	٢٥

Digitized by UN Library Geneva

أولا - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٣/١٩٨ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، الى اعداد "تقرير تحليلي عن التطور الذى حدث ، منذ الدورة الاستثنائية السادسة ، في ميدان التعاون الاقتصادى الدولي في سبيل اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد" ، وذلك من أجل تيسير قيامها ، في دورتها الاستثنائية في عام ١٩٨٠ بتقييم التقدم المحرز في ذلك المضمار ، ومن أجل اتخاذ التدابير المناسبة ، على أساس ذلك التقييم ، لتعزيز تنمية البلدان النامية وللتعاون الاقتصادى الدولي على السواء . وفي القرار ذاته ، طلبت الجمعية تقديم نسخة أولية من هذا التقرير اليها في دورتها الرابعة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

٢ - وتقدم هذه الوثيقة استجابة للطلب الأخير بشأن رفع نسخة أولية من التقرير ويقصد بها أن تقرأ بالاقتران مع التقارير المؤقتة التي طلب الى الهيئات الادارية للاجهزة والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن تقدمها ، الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، بشأن التقدم المحرز صوب اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وبشأن العقبات التي تعرقل اقامته . ولما كان من المتوقع أن تود الجمعية العامة اسداء الارشاد فيما يتعلق بالمسائل المفاهيمية والمسائل المتعلقة بالسياسة ، المحددة أدناه ، والتي تدخل في اعداد النسخة النهائية من التقرير ، فان هذه الوثيقة تحاول تقديم نظرة شمولية لما يمكن أن يكون عليه نطاق ذلك التقرير ومضمونه .

٣ - ويطرح اعداد التقرير التحليلي ثلاث قضايا على الأقل . أولا يثور تساؤل حول مدى شمول النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ففي حين يصف القرار ٣٣٦٢ (د إ - ٧) ، الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ، الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادى دولي جديد والواردين في القرارين ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بأنها "ترسي أسس النظام الاقتصادى الدولي الجديد" ، لا يوجد نص نهائي يحدد بالتفصيل عناصر النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وفضلا عن ذلك يشمل التعاون الاقتصادى الدولي ميدانا أرحب من المسائل المطروقة بصورة محددة في الوثائق المذكورة توا . وبناء على ذلك فمن الضرورى التوصل الى رأى فيما يتعلق بنطاق التقرير ، وفيما يتعلق أيضا بكيفية ترتيب شتى عناصر النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، التي تم تعيينها حتى الآن ، وعلاقة كل عنصر منها بالآخر . وتتمثل الطريقة التي يقترح اتباعها في أن يتخذ الإعلان المتعلق باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد كنص أساسي ، وان تتخذ مكونات برنامج العمل المتعلق باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والقرار المتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ، كعناصر رئيسية .

٤ - كما يعتزم تغطية عدد من أوجه التنمية الاجتماعية التي تشتمل على الابعاد الرئيسية لتعبئة

Digitized by UN Library Geneva

الموارد المحلية ، التي حظي الكثير منها باهتمام كبير لدى الحكومات ، لا سيما في أجهزة وبرامج الأمم المتحدة نفسها وكذلك في الوكالات المتخصصة ، والتي تتصل بغايات وأهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وتتمثل الغاية من ذلك في احلال هذه الأبعاد في منظور النظام الاقتصادي الدولي الجديد وذلك عن طريق ربطها بالفلسفة الأساسية المحددة في الاعلان ، واقامة صلة ، على ذلك الاساس ، فيما بين بعضها البعض من ناحية وفيما بينها وبين المسائل الرئيسية من ناحية أخرى . وهكذا قد يرى على سبيل المثال أن مسألة انتاج الأغذية ، وهي مسألة هامة ، تطوق المسائل الرئيسية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، التي تتعلق أساسا باعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وغيرها من العناصر التي تشتمل على ما يتصل بذلك من مسائل التغذية ، والصحة ، وهلم جرا ، وتعنى بصورة رئيسية باعادة التشكيل على الصعيد الوطني .

٥ - ثانيا ان الاشارة الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٨ الى " التطور الذى حدث في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي " تتطلب التفسير . فمن المزمع قصر نطاق التقرير ، قدر الامكان ، على المناقشات والمداولات والمفاوضات والمقررات التي تتسم بطبيعة عالمية على الصعيد الدولي الحكومي داخل منظومة الأمم المتحدة . وينطوى هذا بداهة على استبعاد التطورات التي طرأت على العلاقات الاقليمية الثنائية أو الاقاليمية خارج منظومة الأمم المتحدة . وينطوى هذا أيضا على اجراء دراسة سريعة فقط للأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الانمائي ، والتي تشكل مسائل السياسة المتصلة بها ، على أى حال ، موضوع تقرير مستقل سيقدم الى الجمعية العامة في أوائل العام القادم ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، عملا بقرارها ٣٣/٢٠١ . بيد أنه ستكون هناك استثناءات ، حينما يتطلب الأمر ذلك ، على سبيل المثال بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية أو مجالات التعاون التقني حيث يكون التعاون الوثيق فيما بين الوكالات ، الذى يشتمل على تدابير واسعة النطاق ومتعددة التخصصات ، ذا أهمية خاصة لتلبية احتياجات البلدان النامية . وثمة مسألة أخرى تحتاج الى النظر فيها وهي مسألة التغطية التي يجب ان يشملها التقرير لميدان الاتصال . وقد ابرزت المناقشات التي اجريت مؤخرا بشأن هذه المسألة العلاقات الترابطية الكائنة بين اقامة نظام جديد للاتصالات والمعلومات وبين أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٦ - ثالثا ، يثور تساؤل حول المعنى الذى سيضفي على مصطلح " تقرير تحليلي " . بيد أنه قد يكون من المفيد في البداية ، من أجل توفير فهم واضح للمشكلة ، توضيح المعالم الأساسية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٧ - ان اعتماد الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، من جانب الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة المعقودة في عام ١٩٧٤ وهي أول دورة مكرسة للتنمية ، يشكل معلما رئيسيا من معالم تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي ايجاز ، يتضمن الهدف من النظام الاقتصادى الدولي الجديد غايات معينة ووسائل معينة لبلوغ هذه الغايات على السواء . وتتمثل الغاية الرئيسية في تمكين النظام الاقتصادى الدولي من العمل بأسلوب أكثر انصافا

Digitized by UN Library Geneva

وكفاءة وأكثر دعما بكثير مما هو عليه الحال في الوقت الراهن بالنسبة للجهود الانمائية التي تبذلها البلدان النامية . ذلك لان الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، في جوهره ، قد وجه نداء للاقلاع عن النمط غير السوي للعلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية في الماضي ، وهو النمط الذي اتسم بعدم الانصاف والمظالم . وقد شكلت هذه الانماط لخدمة مصالح البلدان المتقدمة النمو ، اما الفوائد التي كانت تعود على البلدان النامية من جراء ذلك فكانت تمثل في الأغلب منتجا جانبيا . كما أنها كانت تنحو الى ادامة علاقة السيطرة من جانب مجموعة البلدان الأولى على مجموعة البلدان الثانية والى ايجاد اختلال دائم واستخدام الموارد على نحو غير فعال . ونتيجة لذلك ظهر نظام اقتصادي دولي يتعارض مباشرة مع التطورات الراهنة في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية . ومنذ مطلع هذا العقد ، كان للأزمة الخطيرة التي ما برح الاقتصاد العالمي يعاني منها آثار شديدة على البلدان النامية بسبب قابليتها للتأثر بالتحركات الاقتصادية الخارجية المفاجئة . بيد أنه في الوقت نفسه حدثت تغييرات لا يمكن عكس اتجاهها في علاقة القوى جعلت من العالم النامي عنصرا قويا ، وحتمت مشاركته مشاركة نشطة وكاملة وعلى قدم المساواة في صياغة وتطبيق جميع المقررات التي تهم المجتمع الدولي ، وأدت الى ظهور ضرورة ملحة لاجراء تغييرات بعيدة المدى في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية الدولية الرئيسية .

٨ — وهذه الأهداف تعادل القضاء على حالة التبعية الحالية التي تعيشها البلدان النامية والتي تتبدى بطرق مختلفة . ويجب ، من حيث فلسفة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ألا تظل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية بعد الآن هي الناتج الفرعي العارض للنشاط الاقتصادي في العالم المتقدم النمو . وهكذا ، فانه لا يكفي مجرد النظر الى الانتعاش والتوسع الاقتصاديين في العالم المتقدم النمو باعتبارهما الوسيلة الوحيدة لتحقيق تنمية العالم الثالث ، على الرغم من أن حقائق الترابط الاقتصادي العالمي تجعل من ذلك شرطا هاما في الأجل القريب . والمطلب الاساسي هو تحقيق تغييرات هيكلية تعزز بشكل هائل قدرة البلدان النامية على تحقيق تنمية ذاتية ، مغايرة للتنمية القائمة على التبعية .

٩ — ويرتبط بهدف القضاء التدريجي على التبعية الاقتصادية بهذا المعنى هدف آخر هو القضاء على واقع التبعية الأكثر عمومية وانتشارا والذي ينشأ ببساطة من الاختلاف في درجات القوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وكذلك فان احدى الصفات الرئيسية المميزة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بهذا المعنى ، تتمثل في العمل من جانب البلدان النامية لتحقيق قدر أكبر بشكل ملحوظ من الاعتماد الوطني والجماعي على الذات ، لا كسياسة وطنية تهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وانما كطريقة لمعالجة اختلال قائم في القدرة على المساومة ، لأن ذلك يؤدي بالضرورة الى زيادة قدرة البلدان النامية على وضع سياسات مستقلة في ضوء أولوياتها الوطنية . وبالاضافة الى ذلك ، فان الاعتماد الجماعي على الذات هو في حد ذاته وسيلة هامة لتعبئة الموارد المستغلة بصورة ناقصة في البلدان النامية ولاستغلال أوجه التكامل الكامنة التي تنطوي عليها قدراتها وحالاتها الانمائية المتباينة .

Digitized by UN Library Geneva

١٠ - وتشمل الوسائل الرامية الى بلوغ هذه الغايات اجراء تغييرات اساسية في كامل نطاق العلاقات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وهو نطاق واسع . وتتضمن هذه التغييرات ، بوجه خاص ، اجراء تغييرات في هيكل الانتاج والاستهلاك والتجارة على الصعيد العالمي ، والتحويل التدريجي لاقتصادات البلدان النامية من اعتمادها الحالي على انتاج السلع الاساسية واعطائها نصيبا كبيرا في الصناعة العالمية والتجارة في المنتجات الصناعية على الصعيد العالمي ؛ وتدابير لكفالة استقلالها الذاتي في المجال التكنولوجي ؛ وتدابير تؤمن لها أقصى الفوائد من عمليات الشركات عبر الوطنية ؛ وتدابير لضمان ممارسة البلدان النامية للرقابة التامة والفعالة على استخدام مواردها الطبيعية ؛ وتدابير لمنح هذه البلدان حق المشاركة الفعالة حقا في عمليات اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي على ان تصاحب ذلك اعادة تشكيل للاطار القائم الذى ينظم تدفقات التجارة والتكنولوجيا والنقد والمال .

١١ - وان تعدد الغايات والوسائل التي تشكل النظام الاقتصادى الدولي الجديد يحدد بشكل حاسم طبيعة التقرير التحليلي المطلوب بمقتضى قرار الجمعية العامة وتتطلب أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد على النحو الموجز أعلاه مسعى مستمرا من قبل المجتمع الدولي ، كما تقتضي القيام بعملية اعداد ، وتنقيح وتفاوض وتنفيذ دقيقة ، ما كان لها ان تبلغ مرحلة متقدمة في الفترة التي مضت منذ الدورة الاستثنائية السادسة . وهكذا ، فان جل اهتمام الدورة الاستثنائية لعام ١٩٨٠ سيتركز على التدابير والعمليات المطلوبة لبلوغ هذه الأهداف خلال عقد الثمانينات . وعلى الرغم من ذلك ، فانه نظرا لأن الوثائق الأساسية المتعلقة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد قد حددت وسائل معينة إلتزم المجتمع الدولي بالفعل بالأخذ بها على سبيل السعي لبلوغ تلك الأهداف ، فان المهمة الأولى للتقرير التحليلي ستكون هي التحقق من مدى اتخاذ الخطوات الضرورية في الواقع بل وحتى من مدى محاولة اتخاذ مثل هذه الخطوات .

١٢ - وفي ضوء هذه الاعتبارات ، فان النية تتجه الى أن تكون المهمة الأولى للنسخة النهائية للتقرير التحليلي هي تحليل التطورات بهدف تعيين المجالات التي تم فيها احراز تقدم ملموس في تنفيذ اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وتحديد مدى أهمية النتائج والمجالات التي تم فيها تحقيق بعض التقدم ، الا أنه تقدم لا يصل الى حد الاتفاق الملموس ، وتحديد ما يعنيه ذلك من آمال بالنسبة للمستقبل ؛ والمجالات التي لم تتخذ فيها أية تدابير ، وتحديد العقبات التي تعرقل العمل . وعليه ، فان كل فصل من التقرير التحليلي سيتضمن بيانا بالآثار المترتبة على النظام الاقتصادى الدولي الجديد ضمن الاطار الوثيق الصلة بالموضوع ، واستعراضا للخطوات المعينة المتخذة في ذلك الاتجاه . ويعالج هذا التقرير الأولي بشكل أساسي ، ضمن أشياء أخرى ، الجانب الأول من هذه الجوانب .

١٣ - وتنبع المهمة الثانية للنسخة النهائية للتقرير التحليلي من المهمة الأولى بشكل مباشر ، وستتركز على الطبيعة الأساسية جدا للتغييرات التي يتعين اجراؤها لبلوغ أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وهذه العملية ليست مجرد عملية طرح ، يرفع بمقتضاها من قائمة بأهداف تمهد

Digitized by UN Library Geneva

المجتمع الدولي بتحقيقها ما تم انجازه منها حتى الآن . والواقع أن ما ينطوى عليه هذا الأمر هو تحليل للوسائل التي يمكن أن تكون ، في ضوء الحالة الاقتصادية العالمية المتغيرة ، مناسبة للنظر من أجل بلوغ أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد بالاضافة الى وضع تفاصيل الآليات التي أعلن عنها في عام ١٩٧٤ أو كلا الأمرين معا . وبمعنى آخر ، فانه ثمة مهمة رئيسية للتقرير النهائي هي استكمال استعراض التطورات التي طرأت منذ الدورة الاستثنائية السادسة بمقترحات معينة بخيارات وعمليات تتعلق بالسياسة ولتنفيذ اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد وتأخذ تلك التطورات في الحسبان بشكل حتمي . وتكتفي هذه النسخة الأولية للتقرير ببيان الاتجاه الذى سيأخذه التقرير التحليلي في ذلك الصدد ، دون توقع مسبق لنتائجه .

١٤ - وفي ضوء هذه المناقشة للمهام المتوقعة من التقرير التحليلي ، فان الفصل الاستهلالي سيأخذ الشكل التالي : بادئ ذى بدء ، سيضع هذا الفصل النظام الاقتصادى الدولي في منظور تاريخي ، وسيستعرض الملامح المميزة لعملية التنمية غير المتوازنة ، بما في ذلك ملامحها الهيكلية والمؤسسية ، وأثرها على العلاقات الاقتصادية الدولية وتنمية البلدان النامية . وسيلي ذلك فرع ثان يتضمن تحليلا للمكونات الرئيسية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد بما في ذلك الفلسفة الاساسية الواردة في الاعلان والتوصيات الرئيسية لبرنامج العمل . وسيدرس فرع ثالث ما ادخل على هذه المكونات الرئيسية من تفاصيل وردت في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والقرار المتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي المتخذ في الدورة الاستثنائية السابعة ، وكذلك التفاصيل التي أدخلتها فيما بعد الجمعية العامة وأجهزتها وبرامجها الفرعية ، والوكالات المتخصصة . وسيحلل الفرع الرابع ، في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، التوسعات والاضافات في المجالات المتصلة بذلك ، ولا سيما المجالات المتصلة بتعبئة الموارد المحلية . بينما يحدد الفرع الخامس الخطوط العريضة لتطور مفهوم النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وسيشمل الفرع السادس استعراضا وتحليلا لاتجاهات الاقتصاد العالمي في ضوء أغراض وأهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، كما سيحدد مجالات الالتقاء بين احتياجات هذا النظام من ناحية ومتطلبات الانتعاش الاقتصادى في البلدان المتقدمة النمو من ناحية أخرى .

١٥ - وستحدد الفصول الرئيسية في التقرير القضايا التي ينطوى عليها الأمر من حيث المواضيع التي تعرض لها عادة جميع برامج ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وينعكس هذا النهج في اختيار عناوين الفصول المبينة في فهرس محتويات هذه الوثيقة ، من حيث علاقتها بالتطورات التي سيجرى تحليلها . وسينظم التحليل ذاته بطريقة من شأنها الوفاء باشتراطات المهمتين المشار اليهما أعلاه . وهناك فصل ختامي يوجز الملامح البارزة للخيارات والعمليات المتعلقة بالسياسة والمبينة في مواضع أخرى من التقرير ، ويقيم درجة التبادل في المصالح بين مجموعتي البلدان .

١٦ - وختاما ، فانه من الجدير بالذكر أنه قد أخذ في الحسبان لدى اعداد هذه الوثيقة الآراء والمساهمات الواردة من مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بقدر اتصالها بأغراض هذه الوثيقة ، على النحو الموصوف أعلا ، مع مراعاة أن هذه المنظمات تشدد بطرق متباينة على عدد من المسائل الفنية التي تعالجها . وتتجه النية على ان يشمل العمل التحضيرى للنسخة النهائية للتقرير التحليلي الذى سيقدم الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ اجراء قدر أكبر من المشاورات مع هذه المنظمات والى استغلال مساهماتها على نحو أكمل مما كان ممكنا في المرحلة الحالية .

Digitized by UN Library Geneva

ثانيا - المنتجات الأساسية

ألف - مشكلة السلع الأساسية

١٧ - لقد أدى نمط توسع الاقتصاد الدولي في الماضي الى اعتماد البلدان النامية اعتمادا كبيرا على تصدير السلع الأساسية ، مع قليل من عمليات تحضير المواد الأولية على الصعيد المحلي ، ودرجة عالية من القابلية للتأثر بالتقلبات في الأسعار . ويعزز هذه الحالة هيكل الاقتصاد العالمي للسلع الأساسية ، بما في ذلك الأهمية المستمرة للدور الذى تضطلع به الشركات عبر الوطنية في الانتاج والتحضير والتوزيع والتسويق ، والذى تلعبه القيود المفروضة على الاستيراد في البلدان المتقدمة النمو . ونتيجة لذلك ، فان عمليتي النمو والتنويع في البلدان النامية تصادفان العراقيل ، كما أن هذه البلدان أصبحت تعتمد على نحو غير ملائم على الظروف الاقتصادية الخارجية . وهكذا فان اجراء تحول في الاقتصاد العالمي للسلع الأساسية يستهدف تحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية وتعزيز تلك الأسواق ، وتوسيع نطاق تحضير المنتجات الأساسية في البلدان النامية ، وزيادة مشاركة تلك البلدان في تسويق وتوزيع سلعها الأساسية ، يمثل مكونا أساسيا من مكونات النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

١٨ - وبوسع جمعيات المنتجين أن تساهم في هذا التحول ، وفي اقامة توازن منصف بين أسعار المواد الأولية والمنتجات المصنوعة . وبامكانها القيام بذلك مباشرة ، وبالحث على عقد اتفاقات بين المستهلكين والمنتجين تعود بفائدة متبادلة على الطرفين .

١٩ - وتنعكس أهمية مشكلة السلع الأساسية بالنسبة الى النظام الاقتصادى الدولي الجديد في الفرع أولا من برنامج العمل (القرار ٣٢٠٢ (د إ - ٦)) ، وفي المادة ٥ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وفي الفرع أولا من القرار ٣٣٦٢ (د إ - ٧) .

٢٠ - وعقب الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة ، بدأت المفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد بشأن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ويستهدف البرنامج المتكامل عقد مجموعة من الاتفاقات السلعية وضعت لها قائمة توضيحية بثماني عشرة سلعة . ويحتل المكان الرئيسي في البرنامج ، الصندوق المشترك الذى يقصد به أن يكون له دور حفّاز في تسهيل التوصل عن طريق التفاوض الى عدد من الاتفاقات السلعية أكبر بكثير مما كان يمكن التوصل اليه بدون هذا الصندوق . والمنطق الذى يكمن وراء ذلك هو أنه في حالة عدم وجود صندوق مشترك مناسب ، لا يمكن للتوازن في قوة المساومة بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة أن يكون منصفا بما يكفي لاتاحة عقد مجموعة واسعة من الاتفاقات السلعية المرضية للطرفين . ومن الأهداف الأساسية للصندوق المشترك أيضا تأمين التمويل من أجل التنويع عن طريق "الشباك الثاني" .

٢١ - ومن المكونات الأساسية الأخرى للبرنامج المتكامل ما يلي : التدابير اللازمة لتحقيق مزيد من التحضير والتسويق للمنتجات الأساسية ، بما في ذلك تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تحد من ربحية انشاء الصناعات التحضيرية في البلدان النامية .

../..

Digitized by UN Library Geneva

٢٢ - وان اقامة صندوق مشترك مناسب وعقد الاتفاقات السلعية المشار اليها في البرنامج المتكامل لن يقضيا قضاء تاما على مشكلة التقلبات في الايرادات من تصدير السلع الأولية ، وخاصة السلع التي لا يمكن تخزينها . ولذلك فان من المتوخى ادخال تحسين كبير على التسهيلات الرامية الى تعويض البلدان النامية عن حالات النقص التي تحدث في ايراداتها من السلع الأساسية .

٢٣ - وسيستعرض هذا الفصل التطورات المتعلقة بالتجارة في المواد الأولية والسلع الأساسية ، وخاصة التطورات التي تحصل في الأونكتاد بصدد البرنامج المتكامل . وسيركز على الصندوق المشترك ؛ والاتفاقات السلعية ؛ والتحضير ، والتوزيع ، والتسويق ؛ والتمويل التعويضي . كما سيستعرض المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الخاصة التي تجرى في اطار مجموعة الأتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة " غات " ، والمتصلة بالتجارة في المنتجات الأساسية وبالتطورات المتعلقة بجمعيات المنتجين .

باء - الأمن الغذائي وتجارة الأغذية

٢٤ - ان الواردات من الغذاء ، وبخاصة الحبوب ، تشكل جزءا بالغ الأهمية من مجموع اللوازم في البلدان النامية . وأن جزءا هاما من الواردات الغذائية لأشد البلدان النامية فقرا يأتي على شكل معونة غذائية ، في حين تمثل الواردات التجارية عبئا جسيما على مجموع حصيلة كثير من البلدان النامية من العملات الأجنبية . وبالتالي فان عدم المرونة السعرية النسبية لطلب البلدان النامية على الواردات الغذائية ، بالاضافة الى كون الانتاج ، المحلي والأجنبي على السواء ، عرضة لتقلبات الطقس - خاصة أن انتاج الفوائض القابلة للتصدير من الحبوب تنشأ الى حد كبير في منطقة جغرافية واحدة - يسببان درجة عالية من الاعتماد على التأرجحات في الانتاج العالمي والمخزونات العالمية والتأثر بهما ؛ وبعض البلدان النامية تعتمد على الواردات الغذائية لدرجة أن من شأن حدوث تفاقم حاد في قدرتها على الاستيراد أن يهدد بشدة مقدرتها على تأمين امدادات كافية من الغذاء . ويجب ان يكون أى علاج دائم لحالات الاختلال ، في شكل زيادة الانتاج في البلدان النامية التي تعاني من عجز غذائي . ومع ذلك ، فان التعاون الدولي الذى يرمي الى تعزيز الأمن الغذائي عن طريق تحقيق الاستقرار في السوق الدولية للحبوب من خلال سياسات مناسبة فيما يتعلق بالمخزونات الخاصة بتلبية الحاجات العادية ، ومن أجل الحالات الطارئة ، وعن طريق ترشيد المعونات الغذائية ، هو أمر أساسي لاقامة علاقات اقتصادية دولية منصفة .

٢٥ - ومن جهة أخرى ، فان بعض البلدان النامية لديها قدرة فعلية أو قدرة كامنة على تصدير الأغذية والمنتجات الزراعية ، الا أنها تصادف قيودا على فرص وصولها الى الأسواق في البلدان النامية . وتتطلب هذه البلدان فرص وصول محسّنة لكي تحقق قدرتها الكامنة على التنمية .

٢٦ - وتتجلّى أهمية مشكلة الأمن الغذائي العالمي وتجارة الأغذية العالمية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد في الفرع أولا - ٢ من برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وفي الفرع (خامسا) من القرار ٣٣٦٢ (د إ - ٧) .

Digitized by UN Library Geneva

٢٧ - وسيغطي هذا الفصل التطور الحاصل في عدد من المحافل فيما يتعلق بالأمن الغذائي وتجارة الأغذية ، بما في ذلك المواضيع التالية : التفاوض بشأن اتفاق دولي جديد للقمح ؛ والمفاوضات بشأن اتفاقية جديدة للمعونة الغذائية ؛ والسياسات المتعلقة بالمعونة الغذائية ؛ والترتيبات المحسّنة للمعونة الغذائية في حالات الطوارئ ، وغيرها من المقترحات المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي ؛ والمساعدة من أجل زيادة الاحتياطيات الغذائية الوطنية ؛ والاحتياطي الغذائي الدولي الخاص بحالات الطوارئ ؛ ونظام الانذار المبكر والمعلومات العالمية . وسيغطي أيضا التطورات المتعلقة بفرص وصول منتجي البلدان النامية الى الأسواق من أجل تسويق منتجاتهم الغذائية والزراعية .

جيم - الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية

٢٨ - لقد تميزت الأنماط السابقة لنمو الاقتصاد الدولي بتبديد بعض الموارد الطبيعية الأساسية التي يحتمل أن تصبح نادرة على المدى البعيد ؛ وباساءة استخدام النظام الأيكولوجي ؛ وباهمال فرص استخراج الموارد الطبيعية واستغلالها وتطويرها . ولكي تتسنى المحافظة على تنمية الاقتصاد العالمي ، بما في ذلك بوجه خاص تنمية البلدان النامية ، ولكي تصبح هذه التنمية قابلة للاستمرار ، لابد من ازالة هذه الأخطاء في طريقة عمل الاقتصاد الدولي .

٢٩ - ويتجلى هذا النمط من التفكير في الفقرة ٤ (ص) من الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وكذلك في الفقرة ١ (ب) من الفرع (أولا) من برنامج العمل وفي المادة ٢٩ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٣٠ - وسيغطي هذا الفصل عددا من القضايا المحددة التي تستوجب الأهتمام في الوقت الحاضر ، بما في ذلك ما يلي :

١ - الموارد البحرية

(أ) <u>الموارد البحرية الداخلة في نطاق الولاية الدولية</u>

٣١ - تشكل الموارد المعدنية الموجودة في قاع البحار والمحيطات جزءا كبيرا من المخزون العالمي من سلع أساسية معينة . ويمكن أن يكون لاستغلالها أثر كبير على شروط تجارة البلدان النامية التي تصدر تلك السلع . وعلاوة على ذلك ، فان الفوائد المالية التي يمكن أن تنشأ في المستقبل من استغلال قاع البحار والمحيطات قد تكون مصدرا للأموال اللازمة لتمويل التنمية .

٣٢ - ويستأثر بالقدرة على استغلال الموارد المعدنية لقاع البحار والمحيطات في الوقت الحاضر قليل من الشركات عبر الوطنية . بيد أن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية قد نص في المادة ٢٩ منه على أن قاع البحار والمحيطات ، وباطن ارضها ، وكذلك الموارد البحرية ، هي التراث

Digitized by UN Library Geneva

المشترك للبشرية . وبغية ضمان مشاطرة البلدان النامية بصورة منصفة في الفوائد المجنية من ادارة هذه الموارد واستغلالها بما ينسجم مع النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، فلابد من انشاء سلطة دولية لقاع البحار في اطار نظام قانوني جديد ينظم الموارد البحرية خارج الولاية الوطنية الخالصة .

٣٣ - ومن القضايا الهامة الأخرى مسألة التلوث البحرى والجوانب البيئية لادارة المحيطات والبحار خارج الولاية الوطنية الخالصة .

٣٤ - وسيستعرض هذا الفرع التطورات التي حصلت في مؤتمر قانون البحار فيما يتعلق بموارد قاع البحار والمحيطات ذات الصلة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وسيناقش الدور والسلطة المحتملين للسلطة الدولية لقاع البحار .

Digitized by UN Library Geneva

(ب) الموارد البحرية بمقتضى التشريعات الوطنية

٣٥ - ان الأثر الذى يحدثه النظام القانوني الجديد فيما يتعلق بموارد المحيطات هو وضع كثير من موارد المحيطات تحت سيطرة الدول الساحلية ، وتشمل موارد الطاقة على مختلف انواعها ومعظم ثروات العالم من الأسماك . غير أن قلة قليلة من الدول الساحلية في البلدان النامية في مركز يسمح لها بالاستفادة الكاملة من الوضع الجديد عن طريق ادارة تلك الموارد وتنميتها واستخدامها بشكل منطقي مع مراعاة البعد البيئي . ولتحقيق ذلك لابد من بذل جهد مضاعف من جانب المجتمع الدولي لمساعدة الدول الساحلية على تنمية قدراتها الذاتية ، بما في ذلك الهياكل الأساسية .

٣٦ - وسيبحث هذا الفرع في مدى وطبيعة احتياجات الدول الساحلية النامية ؛ وسيستعرض المقترحات الرامية الى تلبية هذه الاحتياجات ؛ وسيقيّم التقدم المحرز في اتخاذ الترتيبات اللازمة .

٢ - الطاقة

٣٧ - من المسلّم به على نطاق واسع أن هناك حاجة ماسة ومتنامية لتنمية مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ، ولاكتشاف واستغلال ترسبات نفطية جديدة ، لاسيما في البلدان النامية . بيد أن البلدان النامية تواجه عقبات في ذلك ، بعضها يعود الى أن تنمية مصادر اضافية للطاقة يتطلب نفقات رأسمالية كبيرة ، ويعود البعض الآخر الى الصعوبات التقنية المتصلة بذلك ؛ وتتجلى كلتا المشكلتين وتتعزز في وزن الشركات عبر الوطنية الكبيرة في الصناعة النفطية الدولية .

٣٨ - ومن المسلّم به أيضا أن حل مشكلة الطاقة في العالم حلا ملائما يتطلب استخدام الطاقة بطريقة أقل هدرا ، ويتطلب أن تخفض البلدان المتقدمة النمو من استخدام النفط تخفيضا كبيرا .

٣٩ - وسيدرس هذا الفرع التطورات المتعلقة بالموارد الجديدة والمتجددة للطاقة ؛ وبتوسيع نطاق استكشاف موارد الطاقة في البلدان النامية وتنميتها ؛ وبحفظ تلك الموارد .

ثالثا - القضايا النقدية والمالية الدولية

٤٠ - لعل وجود اطار نقدى ومالي دولي مرض أمر بالغ الأهمية لتحقيق النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، أكثر منه في أى مجال آخر ، من حيث أنه يخلق البيئة الدولية الصحيحة . فمن ناحية لأن حالات القصور في هذا المجال الواسع تحبط التقدم في كل مجال آخر تقريبا يتصل بأهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وثمة سببان لذلك . فأولا ، ان وجود اطار مالي غير مرض يسبب نموا بطيئا في اقتصاد عالمي مترابط ، ويؤدى بالتالي الى وجود مناخ تنمو فيه الاتجاهات التقييدية بكافة أنواعها ، وبخاصة الحمائية الجمركية في التجارة والعوائق التي تقف بوجه التدفقات المالية الى البلدان النامية . وتنشأ حالات القصور هذه في الوقت الحاضر بصفة رئيسية ، من حالات العجز في الآليات الخاصة بتسليف الفوائض في ميزان المدفوعات الى البلدان

Digitized by UN Library Geneva

التي تعاني من العجز . وقد كان ضحية ذلك هو معدل نمو الاقتصاد العالمي الذى كان عليه أن يتكيف بالانخفاض الى أى مستوى تسمح به الآليات التي كانت تعمل فعلا لتمويل حالات العجز هذه . والآلية الرئيسية في ذلك هي توسط المصارف الخاصة في اعادة تدوير الفوائض المالية ، في جملة أمور ، الى البلدان النامية ، محافظة بذلك على درجة من الطلب الفعال في البلدان المتقدمة النمو .

٤١ - ونتيجة لذلك ، فحتى البلدان النامية غير المنتجة للنفط تمثل منافذ للتصدير موثوقة ودينامية بدرجة أكبر من تلك التي تمثلها البلدان المصنّعة . ولو اقتدت البلدان النامية بالبلدان المصنّعة بعد عام ١٩٧٣ بأن خفضت من نموها ومن وارداتها للتكيف مع الزيادات في أسعار النفط ، لكان الانتكاس الاقتصادى في العالم المصنّع أخطر بكثير مما هو عليه . ومما يلفت النظر بشكل خاص الأرقام لعام ١٩٧٥ ، حيث بلغت اقتصاديات الاتحاد الأوروبي أدنى درجة لها . وفي حين أن صادرات الاتحاد الأوروبي الى الولايات المتحدة انخفضت بنسبة ١٧ في المائة (بوحدة الحساب الأوروبية) وانخفضت صادراته الى بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة بنسبة ٣ في المائة ، ارتفعت صادرات الاتحاد الى البلدان النامية بنسبة ٢٥ في المائة وارتفعت صادراته الى بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وحدها بنسبة ٣٣ في المائة .

٤٢ - اذا ما كان للطلب الفعّال للبلدان النامية لمنتجات البلدان المتقدمة النمو أن يستمر على نحو مماثل في المستقبل القريب ، واذا ما كان يراد للنشاط العالمي ألا يهبط أكثر مما انهبط حتى الآن ، فلابد من ايجاد آليات مرضية لتمويل حالات العجز في الحساب الجارى أو في ميزان المدفوعات في البلدان النامية غير النفطية ، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العجز بحيث تبلغ ٤٣ بليون دولار من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٧٩ ، وأن تتجاوز ٥٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ .

٤٣ - ثانيا ، فان عدم الاستقرار في أسعار الصرف ، في المجال النقدى الأضيق ، يخفض من معدل النمو الاقتصادى العالمي ، عن طريق خفض الحافز على الاستثمار وجعل الاستثمار ينصرف عن المجالات المنتجة الى مجالات أساسها المضاربة . وثمة أدلة متزايدة على أن النظام الراهن الخاص بأسعار الصرف العائمة مازال ، كنظام أسعار الصرف الثابتة الذى حل هذا النظام الراهن محله ، سريع التأثر بصدمات المضاربة ، مع ما يترتب على ذلك من اضرار بالاستثمار المنتج .

٤٤ - والاطار النقدى والمالي أمر بالغ الأهمية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد ايضا ، ليس فحسب لأنه يضع الكوابح في وجه النمو الاقتصادى العالمي ، وبالطبع ، في وجه النمو الاقتصادى للبلدان النامية الناشئ عن حالات القصور هذه ، بل كذلك لأن احساس البلدان النامية بالتبعية ربما كان أعمق وأملك في هذا المجال منه ، في أى مجال آخر . وتسيطر البلدان المتقدمة النمو أساسا على صنع القرارات في مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods) . وعلاوة على ذلك ، فان كثيرا من القرارات التي تؤثر على مصير العملات الفردية ومصير الاستقرار النقدى الدولي بوجه عام تصدر بشكل متزايد عن مدراء حقائب الأوراق المالية للشركات عبر الوطنية ، التي تستطيع ، في حال ازدياد الضغوط التضاربية ، أن تحبط بشكل فعّال نوايا أقوى الحكومات .

Digitized by UN Library Geneva

٤٥ - وأخيرا ، وفي المجال المالي بطبيعة الحال ، هناك استخدام الموارد باسراف لأغراض النفقات العسكرية التي يمكن تحويلها ، بدلا من ذلك ، لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عملية مناسبة لنزع السلاح . وفي الحالة الراهنة المتسمة بصعوبة تأمين الأموال للميزانية في العديد من البلدان المانحة ، لابد من التشديد على طرق ووسائل تحقيق أهداف انمائية مقبولة من خلال نزع السلاح ، دون أن يغرب عن البال القلق الذى أبدته الجمعية العامة بشأن هذه المسألة .

٤٦ - وبعد أن يستعرض الفصل التطورات الأخيرة ، سيتناول النظام النقدى الدولي من حيث الاصلاحات اللازمة لتحسين عمله . وسيركز حينذاك ، لا محالة ، على التغيرات المستصوب ادخالها في الدور العام لصندوق النقد الدولي ، بما في ذلك مسألة الشّرطية وطبيعة التسهيلات التي تتطلبها البلدان النامية .

٤٧ - وفي ميدان التدفقات المالية ، سيستعرض التطورات المتعلقة باعادة تدوير الفوائض في ميزان المدفوعات ، ونطاق وحجم عبء الديون الناجم عن الآليات السائدة التي تضطلع بهذه الوظيفة ، والحاجة لوضع عملية اعادة التدوير على أساس أبقى عن طريق اجراء كل ما يبدو مناسبا من التغييرات المؤسسية وسيدرس الفصل امكانات تحرير الموارد من خلال نزع السلاح ، واضعا في الأعتبار الدراسات التي باشرت بها الجمعية العامة . وبوجه الاجمال سيقوم التحليل ، باستكشاف الامكانات لتحقيق تحويل للموارد على أساس ثابت وضخم ، الى البلدان النامية جمعاء .

٤٨ - وبصورة أكثر عموما ، سيدرس الطرق والوسائل لجعل تحويل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية قائما على أساس يجعل التنبؤ به أيسر واستمراره أضمن بحيث يدخل في عملية التحويل عنصر من الآلية التلقائية يحررها من أهواء صنع القرارات الحكومية .

٤٩ - ويستتبع التحليل ، على وجه الاجمال ، تحديد الثغرات في النظام النقدى والمالي الدولي التي يلزم سدّها من خلال الابتكار المؤسسي اذا ما أريد للنظام الاقتصادى الدولي الجديد أن ينفّذ ، وستشمل هذه الثغرات الاحتياجات التمويلية لقطاعات معينة والعلاقات المتبادلة فيما بينها .

رابعا - التصنيع والتجارة في السلع المصنوعة

٥٠ - ادى النمط المتمثل في توسع الاقتصاد الدولي على نحو غير متوازن الى جعل البلدان النامية في وضع بلدان منتجة ومصدرة للسلع الأولية ومستوردة للسلع المصنوعة ، وهو وضع ما زالت هذه البلدان فيه بوجه عام . ولئن كان انتاج السلع الأولية سيظل أساس اقتصادات البلدان النامية فان التصنيع يجب ان يشكل العنصر الدينامي ، واداة رئيسية للاستفادة الكاملة من الطاقة الانمائية للعالم النامي .

٥١ - وبغية تحقيق توزيع دولي جديد للعمل ، تشارك فيه البلدان النامية مشاركة منصفة في

Digitized by UN Library Geneva

الانتاج العالمي للسلع المصنوعة ، يجب القيام بتغييرات بعيدة المدى في هيكل الانتاج العالمي ، تغييرات تنطوى في الوقت نفسه على زيادة حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية للسلع المصنوعة ، وزيادة تنويع الانتاج والصادرات . وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تيسّر هذا التحول في أنماط الانتاج والتجارة ، وذلك عن طريق الأخذ على نحو مسبق وفعّال بسياسة تسوية تشتمل على اعادة توزيع الانتاج الصناعي من خلال التخطيط أو الأسواق حسبما تقتضيه الظروف . ويستلزم ذلك أيضا رفع القدرات الانتاجية للبلدان النامية عن طريق توسيع التمويل الى درجة كبيرة . وان من شأن هذا التحول في انماط الانتاج ، الذى يتفق مع فوائد نسبية دينامية ، أن يكون ذا منفعة متبادلة ، وأن يعود بالنفع خاصة على المستهلكين والقائمين بعمليات التصدير في البلدان المتقدمة النمو . وأن التصنيع السريع للبلدان النامية يستدعي كذلك نقل التكنولوجيا وتنمية القدرة الوطنية وعددا متنوعا من التدابير الأخرى ، بما في ذلك توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية .

٥٢ - ويركز النظام الاقتصادى الدولي الجديد تركيزا شديدا على التصنيع . فبرنامج العمل يشير ، في الفرع " ثالثا " ، الى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل الجهود اللازمة لتشجيع تصنيع البلدان النامية . والجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة أيدت اعلان وخطة عمل ليما المتعلقين بالتنمية والتعاون في الميدان الصناعي (أنظر A/10112 ، الفصل الرابع) ، الذى يضع هدفا له أن يبلغ نصيب البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي ٢٥ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠ .

٥٣ - وسيركز هذا الفصل على التطورات التي جرت في الصادرات الصناعية للبلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ، بما في ذلك بعض المسائل المحددة كنظام الحماية الجمركية ، والحواجز الجمركية وغير الجمركية ، ونظام الافضليات المعمم ، والجوانب البيئية ؛ وأخذ البلدان المتقدمة النمو بسياسة التسوية واعادة التوزيع ؛ والتمويل اللازم لتحقيق هدف ليما . وسيحلل هذا الفصل النتائج التي تحققت في مختلف المحافل ، بما في ذلك بوجه خاص المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في مجموعة " الغات " وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ؛ والمداولات والمفاوضات المتعلقة بالتسوية واعادة التوزيع ، التي جرت في الأونكتاد ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، وفي منظمة العمل الدولية ، وخاصة في المؤتمر العالمي للعمالة ؛ وأعمال اليونيدو بشأن الاحتياجات المالية . (أما الجوانب الأخرى للتصنيع فقد عولجت في الفصل الخامس بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من الشركات التجارية ؛ والفصل السادس بشأن العلم والتكنولوجيا ، والفصل الثامن بشأن التعاون فيما بين البلدان النامية ، والفصل الحادى عشر بشأن تعبئة الموارد الداخلية) .

خامسا - الشركات عبر الوطنية وغيرها من الشركات التجارية

٥٤ - لقد غدت الشركات التجارية - ولاسيما الشركات عبر الوطنية - تمارس دورا هاما بل دورا مسيطرا في كثير من الأحيان ، سواء في العلاقات الاقتصادية الدولية أو في الحياة الاقتصادية

Digitized by UN Library Geneva

الشاملة للبلدان النامية . ويمكن أن تشكل هذه الشركات عائقا أمام تحقيق الانصاف والتساوى في السيادة ، كما يمكنها أن تقدم مساهمة سلبية في العملية الانمائية . ومن جهة أخرى ، تسيطر هذه الشركات على موارد ضخمة يمكنها أن توجهها لتعزيز الأهداف الانمائية للبلدان النامية ونحو تعزيز قيام توزيع دولي جديد للعمل .

٥٥ - فمن الضرورى اذن التحقق من أن البلدان النامية تحصل على حد أقصى من المنفعة نتيجة تعاملها مع الشركات التجارية التي تقدم لها تلك البلدان حوافز كافية . وذلك يستلزم تنظيم ومراقبة أنشطة الشركات عبر الوطنية ، بما في ذلك الممارسات التجارية التقييدية ، وتعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية . ويتطلب ذلك أيضا تعزيز الاستثمار المباشر وغيره من أشكال التعاون بين شركات البلدان النامية والشركات الاجنبية .

٥٦ - ويعلق النظام الاقتصادى الدولي الجديد أهمية خاصة على مسألة الشركات عبر الوطنية . فالاعلان ، في الفقرة ٤ (ز) ، يضع بين مبادئه تنظيم ومراقبة أنشطة الشركات عبر الوطنية . كما أن برنامج العمل (الفرعان " خامسا " و " سابعا " (ب)) ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (المادة ٢) ، والقرار ٣٣٦٢ (د إ - ٧) الفرعان أولا - ١٠ ، ورابعا - ٦) يتضمن فروعا خاصة بالشركات عبر الوطنية ، والممارسات التجارية التقييدية ، والتعاون بين الشركات .

٥٧ - وسيركز هذا الفصل على التطورات المتعلقة بتنظيم ومراقبة الشركات عبر الوطنية ؛ واقرار قواعد منصفة ؛ والمبادئ الناظمة لمسألة الممارسات التجارية التقييدية ؛ والتعاون فيما بين الشركات بما في ذلك التعاون الثلاثي بين الشركات في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، والبلدان النامية . وسيستعرض هذا الفصل المداولات والمفاوضات المتعلقة بهذه القضايا ، بما في ذلك تلك التي جرت في لجنة الشركات عبر الوطنية بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك ؛ وفي الأونكتاد ؛ وفي اليونيدو ؛ وفي منظمة العمل الدولية . وسيستعرض كذلك ما جرى من تطورات في تعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية وتعزيز الاستثمار المباشر والمشروعات المشتركة وغيرها من أشكال التعاون فيما بين الشركات .

سادسا - العلم والتكنولوجيا

٥٨ - ان التباين البارز في القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية من جهة والبلدان المتقدمة النمو من الجهة الأخرى هو في الوقت نفسه نتيجة للفجوة الواسعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وعامل من العوامل المساعدة على توسيع تلك الفجوة . وهو يسفر عن تطبيق المعرفة العلمية والتكنولوجية للأغراض الانمائية تطبيقا غير كاف ، وعن قدرة محدودة على التوليد الذاتي لمعرفة علمية وتكنولوجية مستقلة ، وعلى اختيار وتكييف وتنمية هذه المعرفة المستوردة من الخارج . وان ملكية الشركات عبر الوطنية للتكنولوجيا أو تحكمها فيها في كثير من المجالات الرئيسية ليعزز السوق الدولية للتكنولوجيا التي تتسم بدرجة عالية من التفاوت بين القوى المساومة وبالنقائص في أدائها ، بما في ذلك ضيق المجال المتاح أمام البلدان النامية للوصول الى المعلومات .

Digitized by UN Library Geneva

٥٩ - ومن الأمور الأساسية لتحقيق أهداف وغايات النظام الاقتصادى الدولي الجديد تحقيق التحول التكنولوجي الذى تحتاج اليه البلدان النامية من أجل تنمية سريعة ومستقلة . وذلك يستدعي تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية الى حد بعيد وبصورة تدريجية ، بما في ذلك القدرة على وضع وتنفيذ السياسات العلمية والتكنولوجية الوطنية ، والقدرة على الاضطلاع بالبحث والتنمية ، والقدرة على انتقاء واستيعاب وتكييف التكنولوجيات المستحصلة من الخارج . كما يستدعي ذلك اعادة تشكيل السوق الدولية للتكنولوجيا .

٦٠ - والفرع " رابعا " من برنامج العمل الذى اعتمدته الدورة الاستثنائية السادسة ، والمادة ١٣ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والفرع " ثالثا " من القرار ٣٣٦٢ (د إ - ٧) الذى اعتمدته الدورة الاستثنائية السابعة ، تركز جميعها اهتماما كبيرا على كل من هذه المهام .

٦١ - وسيستعرض هذا الفصل المفاوضات الرئيسية وغيرها من التطورات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا ، وسيقدر التقدم المحرز في مختلف المحافل ، بما في ذلك بوجه خاص مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛ والاستعدادات التي جرت في الأونكتاد لوضع مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ؛ واعادة النظر من جانب المنظمة العالمية للملكية الفكرية في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ؛ والمداولات والمفاوضات المتعلقة بالنقل العكسي للتكنولوجيا (" نزوح الأدمغة ") . وسيشمل كذلك بحث التعاون الدولي والتعاون فيما بين الوكالات لتعزيز الهياكل الأساسية والقدرات العلمية والتكنولوجية وتحسين أداء سوق التكنولوجيا . كما سيتناول مسألة البحث والتنمية في مجال الطاقة وغيرها من المواد الأولية ، والجوانب البيئية للعلم والتكنولوجيا .

سابعا - النقل والتأمين

٦٢ - ان اختلال التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي توزيع العمل يبرز بوجه خاص في الشحن البحرى الدولي وفي التأمين حيث تسيطر شركات شبيهة بالشركات عبر الوطنية . وتعتمد البلدان النامية بوجه عام على شاحني البلدان المتقدمة النمو لشحن قدر كبير من تجارتها الخارجية . وفي قطاع الشحن البحرى للسوائب تسفر الهياكل السوقية المؤسسية عن تحويل حمولات السوائب الى " حمولات أسيرة " للبلدان الصناعية التي تحتكر النقل الدولي ، وللشركات عبر الوطنية التي تمارس السيطرة على العمليات المتكاملة رأسيا والتي تتضمن النقل البحرى للسوائب .

٦٣ - لذلك يطالب النظام الاقتصادى الدولي الجديد بتغييرات هيكلية في الشحن البحرى والتأمين العالميين (القرار ٣٢٠٢ (د إ - ٦) ، الفرع ثانيا - ٤) . وذلك يتطلب تنفيذ اتفاقية مدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية التي تم التفاوض بشأنها تحت اشراف الأونكتاد . كما أنه يتطلب بناء الأساطيل التجارية للبلدان النامية لتتمكن من الاشتراك على نحو منصف في الحمولة العالمية . ومن بين المسائل التي تبرز في هذا الصدد التدابير التي يمكن

Digitized by UN Library Geneva

اتخاذها للقيام بنقل حمولات السوائب الى البلدان النامية ، ونظام التسجيل المفتوح ، وتمويل وتدريب العاملين اللازمين لتنمية الأسطول التجارى في البلدان النامية . ويطالب النظام الاقتصادى الدولي الجديد كذلك بتخفيض ما تتكبده البلدان النامية من تكلفة عن التأمين واعادة التأمين ، وبتوسيع الأسواق المحلية للتأمين واعادة التأمين في البلدان النامية ، وانشاء مؤسسات لهذا الغرض عند الاقتضاء .

٦٤ - وسيستعرض هذا الفصل ما تم احرازه من تقدم في انفاذ هذه الاتفاقية ، كما سيستعرض المقررات المتخذة في الدورة الخامسة للأونكتاد فيما يتعلق بنصيب البلدان النامية من الحمولة العالمية . وسيستعرض كذلك التطورات المتعلقة بالتأمين واعادة التأمين .

ثامنا - التعاون فيما بين البلدان النامية

٦٥ - ان غلبة الروابط "الرأسية" بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والروابط "الافقية" فيما بين البلدان المتقدمة النمو ، كما أن قلة الروابط "الافقية" فيما بين البلدان النامية ، ظاهرة نجمت عن عملية التنمية غير المتكافئة التي تميز بها توسع الاقتصاد الدولي في الماضي . وأن من شأن تعزيز وتوسيع التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية أن يشكل أداة مركزية في عملية عكس اتجاه هذا النمط من أنماط التوسع . وسوف يتيح هذا التعاون للبلدان النامية أن تمارس بوجه أفضل سيادتها على مواردها الوطنية ؛ وأن تستغل التكاملات الكامنة في اقتصاداتها ؛ وتنال فرصة الوصول الى مزيد من الموارد والمعرفة ؛ وتحصل على قدر أكبر من القوة التعويضية اللازمة لتأمين ما تنشده من اعادة تشكيل العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٦٦ - وتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية يشكل وفقا لذلك بعدا هاما من أبعاد النظام الاقتصادى الدولي الجديد (القرار ٣٢٠٢ (د إ - ٦) ، الفرع سابعا) . وهو يشكل في الوقت نفسه أحد الأهداف واحدى الأدوات اللازمة لتحقيقه . وتوسيع هذا التعاون يستلزم تعزيز الترتيبات المؤسسية التي تتناول التبادلات الاقتصادية وغيرها من التبادلات فيما بين البلدان النامية ، وهي : توسيع الترتيبات التعاونية بحيث لا تقف عند حدود الصعيد دون الاقليمي ؛ واعتماد سياسات مدروسة لاستغلال التكاملات الكامنة التي تلازم تباين الطاقات والأوضاع الانمائية للبلدان النامية ؛ ومنح كل بلد من هذه البلدان البلد الآخر معاملة تفضيلية أو خاصة ؛ وابقاء وتعزيز ترتيبات التعويض في الحالات التي يؤدى فيها ، مثلا ، تحسين موقف المساومة بالنسبة لمجموعة من البلدان النامية المنتجة للسلع الى خسارات كبيرة بالنسبة لبلدان نامية أخرى ؛ وتعزيز الترتيبات التعاونية ، بما فيها التعاون التقني وتجميع المعلومات فيما يتصل بالشركات والمصارف عبر الوطنية .

٦٧ - وسيستعرض هذا الفصل التطورات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والدورة الخامسة للأونكتاد ، وما تبع كلا منهما ، والتطورات التي جرت خارج منظومة الأمم المتحدة .

Digitized by UN Library Geneva

تاسعا - البلدان المتضررة بصفة خاصة

٦٨ - تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية عوائق شديدة الحدة في تحقيق امكانياتها الانمائية تحقيقا كاملا ، وذلك لعوامل تاريخية أو جغرافية . وتجد أقل البلدان نموا ، وكثير منها بلدان غير ساحلية أيضا ، ان الاضطلاع بتحويل هيكلي لاقتصاداتها دون مساعدة فعالة أمر في منتهى الصعوبة ان لم يكن بالمستحيل . وتواجه البلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، بصفتها هذه ، مشاكل خاصة تتعلق بالمواصلات . وتتعرض أشد البلدان تأثرا ، وهي فئة تضم أقل البلدان نموا ، الى تقلبات اقتصادية مع ضيق المجال أو انعدامه للتوافق على نحو منظم .

٦٩ - وقد سلم بأن تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد يحتاج الى تدابير خاصة لمساعدة البلدان المتضررة بصفة خاصة (انظر الفرع أولا - ٣ (ج) والفرع أولا - ٤ (ج) من القرار ٣٢٠١ (د إ - ٦) ؛ والمادة ٢٥ من القرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) ؛ والفقرة ١١ من الفرع أولا والفقرة ٨ من الفرع رابعا من القرار ٣٣٦٢ (د إ - ٧)) . وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة ، في الفرع عاشرا من القرار ٣٢٠٢ (د إ - ٦) ، برنامجا خاصا يتضمن تدابير للطوارئ ترمي الى تخفيف صعوبات أشد البلدان تأثرا ، مع مراعاة المشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية . وينتظر أن تقرر الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين الدعوة الى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا ، لاعتماد برنامج عمل أساسي جديد للثمانينات من أجل أقل البلدان نموا .

٧٠ - وسيستعرض هذا الفصل قرارات ومداولات الجمعية العامة والدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، بشأن البلدان المتضررة بصفة خاصة ، كما سيستعرض التطورات التي حصلت في هيئات الأمم المتحدة الأخرى والتي تتعلق بمشاكل هذه البلدان .

عاشرا - التعاون فيما بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة

٧١ - ان انقسام الاقتصاد العالمي على الصعيد الدولي الى فئتين ترتكز احداهما على اقتصادات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، والأخرى على اقتصادات البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، يشكل نتاجا هاما آخر للتطور التاريخي الذى يعترض سبيل الانتفاع الكامل بامكانيات العالم الانتاجية . ويمكن أن يقدم توسيع التعامل الاقتصادى بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مساهمة ايجابية في تنمية جميع الاقتصادات .

٧٢ - ويمكن ، بصورة خاصة ، ان توفر البلدان الاشتراكية للبلدان النامية اسواقا جديدة اضافية وكذلك مصادر للتكنولوجيا والمعدات . وهي تستطيع بذلك المساهمة في توسيع مجالات الاختيار أمام

Digitized by UN Library Geneva

البلدان النامية ، وتوسيع تجارة وانتاج هذه البلدان ، وتخفيض اعتمادها المفرط على الشركات عبر الوطنية وعلى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وهكذا فان توسيع العلاقات الاقتصادية بين الاقتصادات النامية والاشتراكية يمكن أن يعزز اقامة علاقات اقتصادية دولية منصفة . ويجب أن يقوم هذا التوسيع ، لكي يكون ناجحا تمام النجاح في هذا المجال ، على المبادئ المتضمنة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وهي الانصاف ، والتساوي في السيادة ، والترابط المتبادل ، والصالح المشترك ، والتعاون بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية وعن الأصول التاريخية لوضع البلدان النامية .

٧٣ - ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد يعترف بوضوح بالمنافع التي يمكن الحصول عليها من زيادة توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية (انظر المادة ٢٠ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والفقرة ١٣ من الفرع أولا من القرار ٣٣٦٢ (د ٧ - ٧)) وسيستعرض هذا الفصل التطورات المتعلقة بالتدابير الاضافية والتوجيهات الملائمة بما فيها مبادئ التعاون وآليته ، مع التركيز على مداولات ومفاوضات الأونكتاد بشأن هذا الموضوع .

حادي عشر - تعبئة الموارد المحلية

٧٤ - لكي تحقق البلدان النامية امكانياتها الانمائية تحقيقا كاملا ، يجب أن تكون اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية مصحوبة بجهود مكثفة تبذلها البلدان النامية لتعبئة مواردها من أجل تحقيق اقصى درجة من الاعتماد على الذات . ويجب أن تسعى هذه التعبئة الى ازالة العقبات المؤسسية التي تعترض طريق الانتفاع الكامل بالامكانيات الانتاجية ، الناتجة من جهة عن الهياكل التقليدية للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وعن نمط العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة أخرى . ويجب أيضا أن تضمن هذه التعبئة اتساع أساس التنمية وعدم اهمال قطاعات معينة تقدم الأساس لتنمية مستمرة تعتمد على الذات ، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية ، وأن تؤدي الى خلق الظروف التي تمكن جميع الشعوب من أن تحيا حياة لائقة ، على النحو الذي يدعو اليه اعلان اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ويعني هذا أن نمو الانتاج المادي ينبغي أن يدمج في تنمية شاملة ، بما فيها تنمية الهياكل الأساسية والتنمية الاجتماعية والصحة والتعليم والثقافة وفقا للحاجات المحلية ، وانه ينبغي أن يشتمل على اشتراك جميع السكان سواء أكانوا من المنتجين أو المستهلكين .

٧٥ - وهذا الدمج أساسي لسبب واحد راجح ، الا وهو عدم كفاية معدلات النمو السريع للانتاج المحلي الاجمالي وحدها لتحقيق الاهداف الضرورية للتنمية الاجتماعية . وتوجد اسقاطات توضيحية تبين أنه حتى المعدلات الشديدة الطموح لنمو الاقتصاد العالمي قد لا تؤدي بحد ذاتها الى ازالة الفقر المدقع بحلول نهاية القرن . وتحقق نتيجة من هذا القبيل لن يكون مقبولا من حيث الأهداف الموضوعة في اعلان اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي ينشد عملية من التعاون الدولي " بما يكفل ازالة الفوارق السائدة في العالم وضمان الرخاء للجميع " ولذلك يصبح

Digitized by UN Library Geneva

من الضروري الأخذ بسياسات بديلة لازالة الفقر المدقع في أسرع وقت ممكن ، بدلا من محاولة ذلك عن طريق السعي آليا الى تحقيق معدلات نمو عالية بقصد تحسين ما اصبح يعرف " بنوعية الحياة " الاجمالية لأكثر قطاعات المجتمع فقرا .

٧٦ - وهناك شرط ضروري لاجراء هذا التحسين ، يقوم على فكرة أن أكبر عدد من الفقراء يوجد في المناطق الريفية ، هو تحقيق زيادة كبيرة في حجم الاستثمار الزراعي ، وتوسيع ورفع مستوى الخدمات والمدخلات المادية ، والأخذ بسياسات ملائمة للأسعار وغير ذلك من السياسات تهدف الى زيادة القدرة على الاستثمار والنزوع اليه . كما يتطلب اجراء هذا التحسين ، في حالات كثيرة ، تغيير الهياكل التقليدية لملكية واستخدام الأراضي والمياه وغير ذلك من عوامل الانتاج ، بما في ذلك احداث تغييرات أساسية في نظام الائتمان .

٧٧ - ولكي يؤدي تزايد انتاج الأغذية الى مستويات كفافية مقبولة ، ينبغي في معظم الأحوال أن يكون مقترنا بتوزيع أكثر توازنا لذلك الانتاج . كما أن انشاء قوة عمل صحيحة الجسم ، وهو الأمر الضروري للرفاه البشري على الأمدين القصير والطويل ، من حيث أنه يؤدي الى زيادة الانتاجية ، يتطلب تدابير مباشرة أخرى مصممة لرفع مستويات التغذية والصحة لدى أفقر فئات المجتمع . ويدخل في عداد هذه التدابير توسيع الرعاية الصحية الأساسية ، وزيادة امكانية الوصول الى مياه شرب مأمونة ، وتحسين نظام تصريف مياه المجاري والمستوطنات البشرية بوجه عام .

٧٨ - ومما له أهميته الأساسية في تنمية الموارد البشرية ، التعليم وتدريب الموظفين الوطنيين المؤهلين . ولكي يتم تحقيق تنمية سريعة وسليمة ينبغي أن تتجلى في مضمونها الحاجة الى الاستقلال الذاتي في اختيار أنماط التنمية من جهة ، والخروج عن أساليب التفكير والسلوك التقليدية التي تقف في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

٧٩ - وبالمثل من اللازم اشراك مختلف الطبقات في نظام الانتاج والاستهلاك ، وخصوصا طبقات مثل بعض الفئات الريفية التي كانت توضع على الهامش في أنماط التنمية في الماضي . ولهذا الهدف أهمية خاصة فيما يتعلق باختيار وسائل تعبئة الموارد البشرية وغيرها ، وبالاختيارات التكنولوجية .

٨٠ - وهناك بعد خاص مشترك بين كافة هذه المهام وهو الحاجة الى ازالة العقبات التي تعترض طريق اشتراك المرأة في نظام الانتاج والاستهلاك . ويجب أيضا ايلاء اهتمام خاص لمشاكل بطالة الشباب ولحماية أكثر الفئات تعرضا للخطر ، وخاصة الأطفال الذين يشكلون موارد التنمية في المستقبل .

٨١ - وتشكل قضية السكان بعدا ثالثا ، حيث أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا من نوع قدرة الأرض على انتاج الأغذية ، وتوفير خدمات الصحة والتعليم ، والعمالة ، ومشاركة المرأة ، والفئات المتضررة الأخرى ، والمستوطنات البشرية .

Digitized by UN Library Geneva

٨٢ - وهناك بعد آخر أساسي هو مسألة الآلية التي يتم بها تحقيق أهداف السياسة العامة . فالتعبئة الكاملة والفعالة للموارد المالية والمادية والبشرية تحتاج الى تنمية المؤسسات واعادة توزيعها على نطاق واسع ، بما في ذلك مؤسسات القطاع العام ، وخصوصا المشاريع الحكومية . والتجديد النشط يتصف بأهمية خاصة في تحقيق المشاركة الشعبية .

٨٣ - ان الاهتمام النسبي الذى ينبغي أن يولى لمختلف الاحتياجات ، ولمختلف الصلات بين توسيع الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الشاملة ، بما في ذلك نوعية الحياة وتوزيع الدخل ، اهتمام يختلف من بلد الى آخر ، حسب العوامل التاريخية ومستوى التنمية الاقتصادية الذى تم الوصول اليه . وعلاوة على ذلك فان درجة النجاح الممكن تعتمد الى درجة حاسمة على فائض الموارد المتوفر لاعادة التوزيع ، وهذا بدوره يعتمد ، في معظم الأحوال ، على البيئة الخارجية . وعلى هذا لا يمكن وضع وصفات تصلح لكل مكان ، او صياغة استراتيجيات لازالة الفقر خارج اطار عملية التنمية الشاملة أو بصورة مستقلة عن الاطار الخاص لكل بلد نام على حدة . كما لا يصلح اعتبار التعبئة الكاملة للموارد المحلية بديلا عن التغييرات الهيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية .

٨٤ - والخلاصة ، يتطلب الأمر تدابير دولية محددة لدعم التدابير المحلية في مجالات الأغذية والصحة والتصحاح والتعليم بما يمكن من الوصول بنهاية الثمانينات الى معايير مقبولة قمينة بأن تؤدى الى انخفاض كبير في عدد الفقراء المدقعين . وتوجد أدلة تاريخية وفيرة تشهد على جدوى الجمع ، في البلدان النامية ، بين مستويات منخفضة نسبيا للنمو في الناتج المحلي الاجمالي وبين ادخال تحسينات كبيرة في " نوعية الحياة " يمكن قياسها بمؤشرات متوسط المستوعب السعرى اليومي ومتوسط العمر ، ونسبة وفيات الأطفال في الألف ، ومعدل الالمام بالقراءة والكتابة ، شريطة أن تتخذ الحكومات القرارات السياسية الأساسية اللازمة لتوزيع مواردها على القطاعات ذات الصلة واحداث التغيرات الهيكلية اللازمة ، بما في ذلك تدابير الاصلاح الزراعي واعادة توزيع الممتلكات في الاقتصاد الريفي ، وشريطة أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الكافي للجهود المبذولة في هذه المجالات ، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق خلق البيئة الدولية المناسبة .

٨٥ - ان الاعلان المتعلق باقامة النظام الاقتصادى الدولي جديد يشير صراحة في الفقرة ٤ (ص) منه الى ضرورة تركيز البلدان النامية كل مواردها من أجل قضية التنمية . وينص ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، في الفقرة ٧ منه ،على أن لكل دولة الحق والمسؤولية في اختيار وسائل وأهداف تنميتها ، وتعبئة مواردها واستخدامها بصورة كاملة ، وتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية ، وضمان مشاركة شعبها مشاركة كاملة في عملية التنمية ومنافعها ؛ كما ينص على أن من واجب الدول جميعا أن تتعاون ،بصورة فردية وجماعية ، في ازالة العقبات التي تعوق هذه التعبئة وهذا الاستخدام . وبالمثل ، تنص الفقرة ٣ من الفرع خامسا من القرار ٣٣٦٢ (د إ - ٧) على أن تشجيع التفاعل بين التوسع في انتاج الأغذية والاصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية بغية

Digitized by UN Library Geneva

تحقيق تنمية ريفية متكاملة انما هو مسؤولية تقع على عاتق كل دولة معنية وفقا لسيادتها في التصرف حسبما تراه صوابا ووفقا لخططها وسياساتها الانمائية. كما يشير هذا القرار ، في الفقرة ٩ من الفرع ثالثا ، الى الجهود الرامية الى تحسين الأحوال الصحية في البلدان النامية بايلاء الأولوية للوقاية من الأمراض وسوء التغذية ، وبتوفير الخدمات الصحية الأولية .

٨٦ - كما أن القرارات اللاحقة للجمعية العامة والمؤتمرات الدولية ، وكذلك مقررات الوكالات المتخصصة وضعت مزيدا من التشديد على أهمية مسألة تعبئة الموارد المحلية وتناولت بالتفصيل جوانبها المتعددة .

٨٧ - وسيستعرض هذا الفصل قرارات ومقررات الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية ، وأعمال الهيئات الفرعية والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بشأن الجوانب المختلفة لتعبئة الموارد المحلية ، ضمن اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وسيتعرض لمسألة الجهود الوطنية والتدابير الدولية الداعمة لهذه الجهود . وستناقش القضايا الرئيسية التالية :

(أ) الأغذية والزراعة ، بما في ذلك الاحتياجات المالية وتلك المتعلقة بالسياسة الداخلية مما يلزم للتعجيل بمعدل النمو، وجوانب هذه المشكلة المتصلة بالبيئة .

(ب) الصحة والتغذية ، بما في ذلك توزيع الأغذية ، والرعاية الصحية الأولية ، ومياه الشرب .

(ج) التعليم ، بما في ذلك معدل الالمام بالقراءة والكتابة ، وتدريب الموظفين الوطنيين المؤهلين .

(د) العمالة والتنمية الريفية .

(هـ) مشاركة المرأة والشباب والفئات المتضررة الأخرى .

(و) المستوطنات البشرية والهياكل الأساسية المادية ، بما في ذلك مسألة عقد النقل والمواصلات في افريقيا .

(ز) التنمية المؤسسية .

(ح) السياسة المتعلقة بالسكان .

ثاني عشر - تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة

٨٨ - من المعترف به على نطاق واسع حاليا أن التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في ميدان التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي لا يمكن مواجهتها الا عن طريق تدابير واسعة التنوع - يقوم الكثير منها على تخصصات متعددة - يستفاد فيها من مساعدة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومساهماتها وخبراتها . وقد اكتسبت هذه الفكرة قوة جديدة من تأكيد الجمعية العامة ان كافة

Digitized by UN Library Geneva

المفاوضات ذات الطابع العالمي ، المتعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، ينبغي أن تجرى ضمن اطـار منظومة الامم المتحدة .

٨٩ - وهكذا فـان عمليـة اعـادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة التي بدأت منذ ثلاث سنـوات تهدف الى زيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة كاداة للتعاون الاقتصادى الدولي والتنمية ، والـى زيادة استجابتها لاحتياجات النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ولا تسير هذه العملية بصـورة منعزلة بل ضمن اطار التقدم المحرز في اقامة النظام الاقتصادى الجديد وكعنصر اساسي من عناصر اقامته . وعلاوة على ذلك ، لا يمكن فصلها عن الجهود اللازمة لضمان اشتراك البلدان النامية علـى قدم المساواة وبشكل كامل وفعال في صياغة وتطبيق المقررات الدولية في ميدان التنمية والتعـاون الاقتصـادى .

٩٠ - والتدابير المضطلع بها حتى الآن لا تشكل أكثر من مساهمة أولية ، وان كانت هامة ، فـي عملية اعـادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة ، وهي تقتصر على ترشيد الهياكل والترتيبات داخل الأمم المتحدة نفسها وترشيد علاقاتها بالمؤسسات الأخرى التي تتألف منها منظومة الأمم المتحدة . ومـع ذلك فان هذه التدابير وفرت فرصة لكي تبادر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى اعادة تقييم اتجاه وأولويات أنشطتها ، والى تعزيز علاقاتها الدولية وما ترتبط به من ترتيبات تعاونية والى زيادة استجابتها عن طريق العمل بصورة أكثر ترابطا ، لما حدده المجتمع الدولي من أهداف السياسة العامة .

٩١ - وقـد اكدت الجمعية العامة ، في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصـادى دولي جديد ، اللذين تم اعتمادهما في الدورة الاستثنائية السادسة ، ان الامم المتحدة من حيث هي منظمة عالمية ينبغي أن تكون قادرة على علاج مشاكل التعاون الاقتصادى الدولي بطريقة جامعـة وعلى ضمان مصالح جميع البلدان بالتساوى . وعلاوة على ذلك تضمنت هاتان الوثيقتان تعهدا مـن كافة الدول الأعضـاء بالاستفادة التامة من منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج العمل الحالـي ، الذى اشتركت في اعتماده ، وفي العمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وبالتالي مـن أجل تقوية دور الامم المتحدة في مجـال التعاون العالمي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٩٢ - وسيحاول التقرير الذى سيقدم الى الدورة الاستثنائية لعام ١٩٨٠ ، في استعراضه للتقدم المحرز في اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة عملا بقرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و ٣٣/٢٠٢ والقرارات الأخـرى ذات الصلة ، ان يحدد العقبات التي ما زالـت تقيد قدرة المنظومة على معالجة المشاكل المتعلقة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة أكثـر فعالية وشمولا ، بما فيها القضايا الأساسية المتعلقة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، الـتي تحتاج الى المزيد من الحركة التقدمية السريعة . كما سيعالج التقرير مسائل تتعلق بسير عمليات اتخاذ القرارات داخل منظومة الامم المتحدة ، وفعالية الآلية الحالية الخاصة بالمفاوضات ، واعداد وتنفيذ المقررات التي تستدعي اتخاذ مؤسسات المنظومة لتدابير متناسقة ؛ ومناهج عمل الهيئات الحكوميـة

Digitized by UN Library Geneva

الدولية المركزية وقدرتها على تجميع العناصر المختلفة التي تؤثر في التنمية في سياسات عامة مترابطة والمشاكل المؤسسية المتعلقة بمستوى وكفاية الموارد المتاحة للمنظومة وقدرتها على المساهمة في ادخال تحسين كبير على نقل الموارد الحقيقية والتكنولوجيا وغيرها من أشكال مساعدة البلدان النامية ، بصورة مباشرة وعن طريق أنشطتها التنفيذية لأغراض التنمية ؛ والتقدم المحرز في تعزيز التعاون الاقليمي والاقاليمي ودور اللجان الاقليمية ضمن هذا الاطار ؛ والعلاقات المتبادلة بين السياسات والبرامج الاقليمية والعالمية ؛ وطريقة سير الهياكل والترتيبات الخاصة بدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والمسائل التي تشمل مختلف جوانب المنظومة والتي تتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛ وعمليات التخطيط والبرمجة والميزنة والتقييم من حيث التنفيذ الفعال والمترابط للأولويات الشاملة التي تضعها الدول الأعضاء ؛ وأخيرا ، قدرة هياكل الأمانات على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، والتقدم المحرز في اعادة توجيه الأنشطة والأولويات على مستوى الأمانات على النحو الذي تدعو اليه قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ٤-٦) و ٣٢٠٢ (د ٤ - ٦) و ٣٣٦٢ (د ٤ -٧) و٣٢/١٩٧ و ٣٣/٢٠٢ .

ثالث عشر - النتائج

٩٣ - سيجمل الفصل الختامي نتائج الفصول السابقة المتعلقة بالتقدم المحرز بشأن المواضيع الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد . وسيقدم هذا الفصل تقييما للاتجاهات التي يستحسن ويمكن فيها مزيد من التعاون الدولي في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، في فترة الثمانينات وما بعدها ، بما في ذلك مجالات الاختيار المتعلقة بالسياسة العامة ، التي يمكن النظر فيها على المستوى الحكومي الدولي .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva